واقع و أهمية دعم الدولة للمقاولاتية في الجزائر

دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الناشئة

Reality and importance of state support for entrepreneurship in Algeria, An empirical study for a sample of startup

بوشيخي مُحَمَّد رضا [1]، صدوقي غريسي [2]

[1] جامعة معسكر ، rbouchikhi@univ-mascara.dz

[2] جامعة معسكر ، ghrissi.sadouki@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام: 04 /12/ 2019 **تاريخ القبول:** 03 /05/2020 **تاريخ النشر:** 22 /06/2020

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الجهود المبذولة من طرف الدولة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال برنامج دعم تشغيل الشباب .على هذا الاساس قمنا بدراسة ميدانية تحليلية لمجموعة من المقاولات ، من خلال دراسة استبيانية، حيث قسمنا 250 إستبيان على مؤسسات أنشأت عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .توصلنا أن هناك عدد معتبر من هذه المؤسسات تعاني من مشاكل و عجز عن التسديد خاصة فيما يتعلق بقطاع الخدمات و هذا ما أدى بالوكالة إلى تجميد هذه الأنشطة ، بالإضافة الى بعض المشاريع التي أفلست لعدم تجسيدها على أرض الواقع .

كلمات مفتاحية: الاستثمار المحلي، وكالات دعم الاستثمار، سياسات الدعم ، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تصنيف JEL : D25, H30,G30,G38

Abstract:

This study aimed to highlight the efforts exerted by State to promote e SME sector through Youth Employment Support Program. On this basis, we conducted an empirical study for a group of startup by using questionnaire. We distributed 250 questionnaires on business established by National Agency to support the operation.

We found that a considerable number of these startup suffer from problems and inability to pay, especially with regard to the services sector, which led the agency to freeze these activities, in addition to some projects that have failed to materialize on the ground.

Keywords: Local investment; investment support agencies; support policies; SME financing.

Jel Classification Codes: D25, H30,G30,G38.

المؤلف المرسل: بوشيخي محمد رضا، الإيميل: **rbouchikhi@univ-mascara.dz**

1. مقدمة عامة :

لقد تعثرت الدول النامية التي ركزت إستراتيجيتها التنموية على إعتماد مؤسسات ضخمة، دون أن تهيئ الظروف المناسبة لتسييرها، وقد ساهم كبر حجمها في تعقيد الأمور في ظل إنعدام الكفاءات والإمكانيات مما صعب عملية الرقابة بها، فكانت بذلك بعيدة كل البعد عن تحقيق المردودية وخاصة المؤسسات العمومية منها التي كانت تنعت بالإهمال والتسيب، فلم تصمد بذلك لتلبية هدفها الإجتماعي المتمثل في تشغيل آلاف العمال. الجزائر من بين هذه الدول التي عرفت مؤسساتها ولازالت تعرف تغيرات جذرية بسبب فشل السياسة السابقة التي انتهت بتصفية العديد من المؤسسات وما انجر عن ذلك من إنعكاسات على المجتمع بسبب عمليات التسريح الجماعي، فكان لابد من إعادة النظر في السياسة السابقة، والبحث عن السبل الكفيلة بتحقيق التنمية الإقتصادية والقضاء على شبح البطالة. وهذا ما أدى بالدولة إلى تركيز جهودها للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذا القطاع الذي مر بعدة مراحل نتيجة السياسات المتعاقبة إلى أن توصلت السلطة الجزائرية لنتيجة مفادها أن النهوض بالقطاع الصناعي الجزائري يقابله قطاع مؤسسات صغيرة و متوسطة متطور. وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال ذكر جهود الدولة للنهوض بهذا القطاع. و سعيا منا لإدراك دور الدولة في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قمنا بطرح الاشكالية التالية الى **اي مدى يساهم دعم و تمويل الدولة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطويرها؟**

1.1 أهداف الدراسة:

بغية الإجابة على الأسئلة المطروحة قمنا بوضع المحددات التالية والتي توضح الإطار العام الذي تسير من خلاله الدراسة:

- التعرض الى دور الدولة الداعم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- عرض مختلف السياسات و البرام الداعمة للتشغيل في الجزائر.
- دور الوكالة الوطنية للتشغيل في تطوير و انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2.1 أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية الدراسة في تحليل واقع المؤسسات الناشئة الممولة في اطار سياسة الدولة لدعم تشغيل الشباب ، و تشخيص مختلف الصعوبات والعراقيل التي تعاني منها سواء في المرحلة القبلية لإنشاء المشروع أو المرحلة البعدية . حيث بينت الدراسة ضرورة مرافقة الوكالة للمقاولين في خلق وتسيير مؤسساتهم الصغيرة و المتوسطة.

2.1 فرضيات الدراسة :

على ضوء ما تقدم وأملا في تحقيق أهداف البحث فتوصلنا لوضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى : المستوى العلمي له دور في إختيار النشاط .

الفرضية الثانية : محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة له دور هام في تسريع إجراءات الإنشاء.

الفرضية الثالثة: القطاع الزراعي هو القطاع اكثر مردودية.

2. الدراسات السابقة.

1.2 **دراسة تحت عنوان : برامج المرافقة للمقاولاتية في الجزائر-واقع و أفاق - دراسة حالة ولاية باتنة** ، أمال بعيـــط ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل.م.د) في علوم التسيير، جامعة باتنة01، (2016).

هدفت هده الدراسة الى تحليل مدى نجاعة برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر، وهذا من خلال تحليل مختلف الإحصائيات المرتبطة ببرامج التمويل المصغر (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة)، على المستوى الوطني وعلى مستوى ولاية باتنة، بالإضافة الى الأرقام المقدمة من طرف حاضنة سيدي عبد الله بالجزائر العاصمة. وخلصت الدراسة الى الدور الإيجابي الذي تلعبه هذه الآليات في انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، الا ان عدم التجانس وغياب التكامل فيما بينها يحد من تحقيقها لأهدافها التنموية، هذا مايستدعي تفعيل هذه الهيئات من خلال سياسة شاملة يشترك فيها جميع الفاعلين، تقوم أساسا على تطوير الثقافة المقاولاتية، بتسخير مختلف وسائل السياسة العمومية وعلى رأسها نظام التعليم ووسائل الإعلام، وتحفيز الفاعلين الاقتصاديين على المساعدة على إنجاحها.

2.2 **دراسة تحت عنوان : سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر - دراسة تحليلية-** ، محمد قوجيل يوسف قريشي ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد07 /2015.

اقترحت هذه الدراسة قراءة في مختلف سياسات الدعم الحكومي ، حيث بعد 20 سنة من اعتماد الجزائر لسياسات وبرامج في إطار دعم المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والجهود المعتبرة التي بذلتها الدولة في هذا المجال، لا زالت النتائج المرجوة من وراء هذا التوجه دون المستوى المطلوب حيث لا يزال

الاقتصاد الجزائري يعتمد في 98% منه على المحروقات، بينما يعتبر دور القطاع الخاص جد محدود في مجال التنمية والتشغيل، وعليه صار لا بد من إجراء تقييم شامل لمعرفة مدى فعالية السياسة المنتهجة بغية تصحيح النقائص الموجودة وإعادة النظر في دور هيئات الدعم والمرافقة وتفعيل جميع العوامل المساهمة في دعم المقاولاتية. هدا و توصلت الدراسة الى أن المقاولاتية تواجه قيودا كثيرة في الجزائر، من حيث التمويل ،المهارة أو التكوين، صعوبة تطبيق الإجراءات في الواقع. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لتشجيع وتسهيل المقاولاتية، فإن مرتبة الجزائر أخذت بالانخفاض في ترتيب البنك الدولي باستمرار في السنوات الأخيرة من المرتبة 116 في عام 2007 إلى المرتبة 154 في عام 2015.

3.2 دراسة تحت عنوان : تقييم برامج دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، سهام شيهاني طارق حمول ، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، 15 – 16 نوفمبر 2011.

إن سياسة تفعيل الاستثمارات التي انتهجتها الجزائر و توجهها نحو المؤسسات المصغرة لما لها من أهمية في التنمية المستدامة و التخفيض من حدة البطالة أدت إلى إنشاء العديد من الهيئات الداعمة لها، من بينها الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب التي تعمل على جمع مجموعة من الشباب في مشاريع استثمارية مصغرة الهدف منها امتصاص البطالة و تنمية الإقتصاد المحلي، و عليه تأتي هذه الدراسة لدراسة واقع و آفاق هذه الوكالة بالتطرق إلى النقاط التالية:

- التعرف على مفهوم المؤسسات المصغرة و خصائصها.
- عرض لمحة عن إنشاء المشاريع الصغيرة في الجزائر و المعوقات.
- التعرف على إسهامات ANSEJ في إنشاء المؤسسات المصغرة و الإصلاحات التي تعرفها هذه الوكالة لتفعيل دعمها لهذه المؤسسات.

3. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تنميتها ودعمها .

1.3 تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2001-2016 .

الجدول 1 : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2001-2016

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
العدد	179893	188893	288587	312956	342788	376767	410959	519526
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العدد	570838	619072	659309	711832	747934	852053	934569	1014075

المصدر: تقارير مختلفة لوزارة الصناعة و التجارة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان هناك إرتفاع واضح في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة (2001) (179893) مؤسسة و سنة (2016)

(1014075) مؤسسة. بين 2001و2005 شهدت تطور ملحوظ في هذه الفترة حيث بلغت سنة (2005) (342788) مؤسسة وذلك بسبب السياسة الإنمائية و التوسعية المنتهجة من طرف بنك الجزائر الذي خفض معدل الفائدة على القروض المقدمة لهذا القطاع إبتداء من سنة 2001 ، و المقدرة ب 5% وكان لهذه السياسة آثار إيجابية أدت إلى جلب الشباب ، و قامت الدولة بدعم و تقديم الإستشارة و مرافقة المشاريع الصغيرة و المتوسطة عند الإنشاء ، و قدمت لهم الدعم أيضا عند توسيع مشاريعهم ،و قامت بترقية و متابعة الإستثمارات الصغيرة و المتوسطة ،عن طريق آليات فعالة كيفتها مع المتغيرات الإقتصادية الجديدة ، و أنشأت صندوق ضمان القروض الذي تبلغ قيمت رأس ماله 30 مليارديناز جزائري ، و صندوق رأس مال المخاطر ب 5,3 مليار دينار جزائري، إلى جانب المرصد الوطني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة . من الى2006 الى 2016 شهدت تضاعف العدد ب 170 % في هذه الفترة ، وذلك بسبب السياسة المتبناة من طرف بنك الجزائر الذي خفض معدل الفائدة على القروض المقدمة لهذا القطاع إبتداء من سنة 2014 ،و المقدرة ب 1% ، و كما قامت الدولة بتقليص الإجراءات الإدارية من أجل الحصول على القروض من أجل إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. **(بوشيخي محمد رضا و صدوقي غريسي، 2018)**

2.3 هيئات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

بعد الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية لنظامها المصرفي سنة 1988 بهدف جعله يستجيب للتغيرات والتحولات الوطنية والدولية ، والتي أدت إلى التغيير الجذري للسياسة الإقتصادية بالإعتماد على قوى السوق، كما سمحت بإعادة الإعتبار للقطاع الخاص والإعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن يؤديه في التنمية الشاملة(**Druga ,2015**)، مما أفرز ظاهرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كركيزة للنمو الاقتصادي . **(رابح خوني و رقية حساني، 2008)** وفي هذا السياق، عملت الدولة على تجنيد الآليات اللازمة لإنطلاقة ناجحه لتطوير وتأهيل منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإتباع منهجية تشاركية مع المؤسسات وبتعبئة الموارد العمومية والإستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال، وبداية من سنة 1996، تدخلت الدولة مباشرة لتسهيل الإستثمار وتشجيع المبادرة الخاصة، وذلك بإنشاء عدة أجهزة لدعم ومساعدة إنشاء المقاولات، ونذكر منها:

1.2.3 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

أنشأت سنة 1996، وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة إنشاء مؤسسة مصغرة، بهدف تنشيط الإقتصاد المحلي الوطني وامتصاص البطالة. تمنح الوكالة الإعانات المالية والإمتيازات الجبائية وشبه الجبائية في مرحلتي الإنطلاق والإستغلال، تضمن تكوين الشباب ومرافقتهم ، كما تقدم للمؤسسات المصغرة أشكالا مختلفة من التمويل، موجه للشباب ما بين

19 و40 سنة. من مهامها تدعيم وتقديم الإستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في إطار تنفيذها ، تسيير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد ، متابعة المقاولات التي تنشأ في إطار الوكالة مع الحرص على تطبيق بنود دفتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الإستثمارات ، وضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الإقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم . **(المرسوم التنفيذي رقم 96-296 96، ، 1996)**

2.2.3 الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM :

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 حيث سمح آنذاك بإنشاء أكثر من 18000 مقاولة في مختلف القطاعات، إلا أنه لم يعرف في صيغته السابقة النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات الجزائرية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء إنشاء المشاريع ومتابعة إنجازها. تمثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر آلية جديدة أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 لترقية الشغل الذاتي ودعم المؤسسات، إلا أنه لم ينطلق نشاط الوكالة فعليا على أرض الواقع إلى غاية منتصف 2005، وتشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة الإجتماعية. المشاريع الممولة في هدا الاطار لا تتجاوز واحد مليون دج ، بمساهمة شخصية للمستثمر في حدود 10 % و الباقي يمول من البنك بنسب فائدة مخفضة .من أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تنمية روح المقاولة، محاربة البطالة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف . **(المرسوم التنفيذي رقم 04-14 ، 2004)**

3.2.3 الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) :

الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات هي مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية واستقلالية مالية، مهمتها الرئيسية هي تطوير ومتابعة الإستثمارات، وهذا بتسهيل إستكمال الإجراءات الإدارية المتعلقة ببعث المشاريع خلف المؤسسات من خلال الشباك العملياتي الوحيد. كانت تسمى سنة 1993 وكالة ترقية ودعم ومتابعة الإستثمار وتحولت إلى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار بموجب المرسوم الرئاسي رقم 01-202 الصادر في 24 سبتمبر 2001 وتهدف إلى : **(المادة 21-23-24 من الأمر 01/03 ، 2001)**تشجيع وتطوير الإستثمارات في مختلف القطاعات من خلال الخدمات التي تقدمها، مع منح مزايا ضريبية معتبرة لها، وهذا كله من أجل المساهمة في تخفيض نسب البطالة. وتتمثل أهم التحفيزات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار فيما يلي : **(المادة 9-11 من الأمر 01/03، 2001)** تطبيق نسب مخفضة في مجال الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل في إنجاز المشروع، الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع، الإعفاء من الرسم على نقل الملكية

للأصول العقارية التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع، التكفل بكل أو جزء من تكاليف الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية بالنسبة للمناطق الخاصة.

4.2.3 الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة « CNAC » :

هو جهاز لحماية المستخدمين الدين فقدوا وظائفهم بطريقة غير إرادية لأسباب اقتصادية ، كما يقدم المساعدة إلى المؤسسات التي تعاني من صعوبات للحفاظ على فرص العمل. يستفيد من هذا الصندوق كل شخص يستوفي الشروط التالية : أن يبلغ ما بين ثلاثين (30) و خمسين (50) سنة، أن يكون من جنسية جزائرية، أن لا يكون شاغلا منصب عمل مأجور عند إيداعه طلب الإعانة. يمنح الصندوق نفس الاعانات و نفس المزايا المالية و الجبائية التي تمنحها. ANSEJ .

4. عرض و تحليل النتائج :

يتكون مجمع الدراسة من بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاقتصادية الخاصة في الغرب الجزائري، واعتمدنا على أسلوب عشوائي في اختيار العينة محل الدراسة، وتم توجيه الاستمارات ل 250 مؤسسة اقتصادية تم استرجاع 240 استمارة صالحة للدراسة .

1.4 وصف عينة الدراسة:

الجدول 2 : توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الجنس	التكرار	%
ذكور	162	67.5
إناث	78	32.5
المجموع	240	100

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائج برنامج. Spss

من النتائج المتحصل عليها في الجدول نجد بأن أغلب المسيرين هم من جنس الذكور حيث بلغ عدد التكرارات 162 بنسبة مئوية بلغت 67.5% أما فيما يخص المسيرين من جنس الإناث بلغ عدد التكرارات 78 بنسبة قدرت ب 32.5 %.

الشكل 1 : التمثيل البياني لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

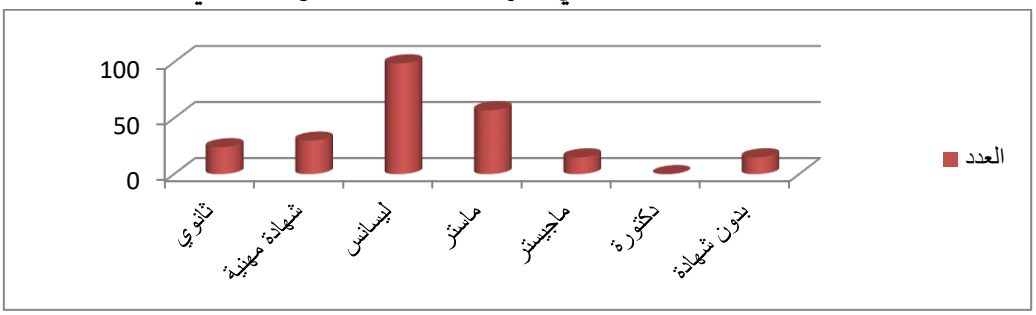

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائج. Excel

كذلك توضح نتائج الاستبيان أن المؤسسات في أغلب الحالات مسيريها مؤهلاتهم العلمية بين اللسانس والماستر إذ أن مجموع تكراراتهم 99 و 57 على التوالي ،بنسب مئوية بلغت 41.3% و 23.8% على التوالي، أما المؤهلات العلمية الأخرى على غرار مستوى ثانوي تكراره 24 بنسبة 10% وتكرار الشهادة المهنية كان 30 بنسبة 12.5% ودكتورة منعدمة، والذين بدون شهادة تكرارهم 15 بنسبة 6.3% كما هو الأمر لحاملي شهادة الماجستير.

الجدول 3 : توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	التكرار	%
أقل من 5 سنوات	111	46.3
من 5 إلى 15 سنة	87	36.3
أكثر من 15 سنة	42	17.5
المجموع	240	100

المصدر:من اعداد الباحثين بناءا على نتائج. Spss

من نتائج الجدول السابق نرى أن معظم المسيرين لا يتمتعون بالأقدمية فسنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات) تكراراتها 111 بنسبة 46.3% أما (من 5 سنوات إلى 15 سنة) فكان تكرارها 87 بنسبة مئوية قدرت ب 36.3% أما فئة (أكثر من 15 سنة) تكرارها 42 بنسبة 17.5% ، وهذا راجع الى التوجه المقاولاتي لخريجي الجامعة لإنشاء مؤسسات .

الشكل 2: التمثيل البياني لأفراد العينة حسب الصنف القانوني للمؤسسة.

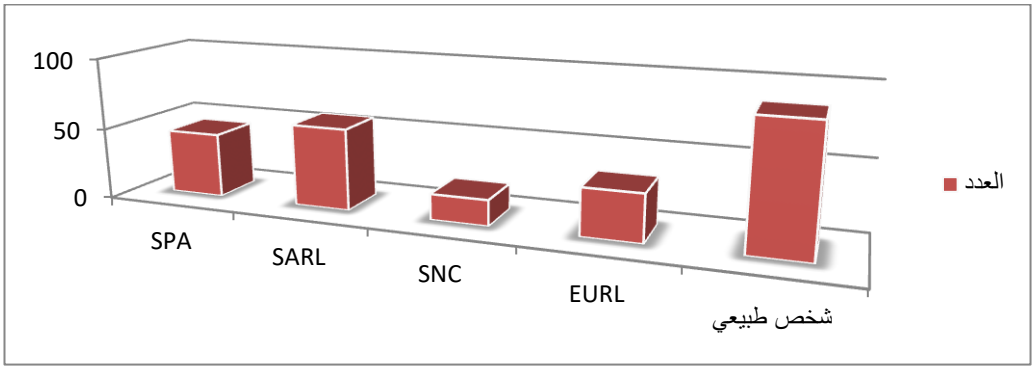

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائج. Excel

نلاحظ أن الصنف القانوني من فئة (شخص طبيعي) تكرارها 87 وهو أكبر تكرار بنسبة 36.3% لتأتي فئة (SARL) ، (SPA)، (EURL)، (SNC)على التوالي بتكرار 57 ونسبة مئوية 23.8% وتكرار 45 بنسبة 18.8% ثم تكرار 33بنسبة 13.8%، وفي الأخير فئة (SNC) بتكرار 18 ونسبة 7.5%. نلاحظ أن أغلب

المستثمرين يلجؤون لتكوين مؤسسات فردية و هذا كما فسره الباحثون في علم الاجتماع الى غياب ثقافة المشاركة لدى الفرد الجزائري.

2.4 صدق وثبات المقياس.

من أجل أن تكون الدراسة هادفة وذات بعد علمي صادق وصحيح تم عرضها واختبارها باستعمال معامل الصدق والثبات ألفا كرونباخ عن طريق برنامج SPSS الذي أظهر لنا النتائج الموضحة في الجدول التالي، حيث أن نسبة الصدق 92 % و هي جيدة جدا .

جدول 4 : يبين نتائج صدق وثبات المقياس.

عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	نسبة الصدق والثبات
38	0.921	%92

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائج. SPSS

3.4 عرض نتائج الدراسة .

الشكل 3 : يوضح نسب المؤسسات المستجوبة حسب القطاعات.

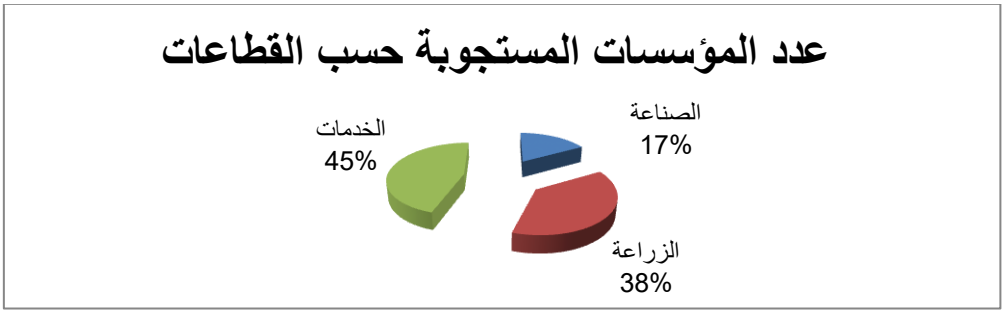

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على برنامجSPSS

نلاحظ من خلال التمثيل البياني توجه الفكر المقاولاتي لقطاع الخدمات بنسبة 45 % وهذا لتوفره على عدة أنشطة سهلة التجسيد و بالتالي نجد أن أكثر المستثمرين في هذا القطاع من أصحاب المستوى التعليمي الجامعي الذين يحاولون تطبيق أفكارهم و مكتسباتهم العلمية على أرض الواقع ، ثم يليه قطاع الزراعة بنسبة 38 % وهذا لتوفر ناحية الغرب الجزائري على تضاريس و بيئة تسمح بممارسة الزراعة و يشغله أصحاب المستويات الثانوية و ما دونها ، ثم قطاع الصناعة بنسبة 17 . % .

الشكل 4 : يوضح وضعية التسديد إتجاه البنك

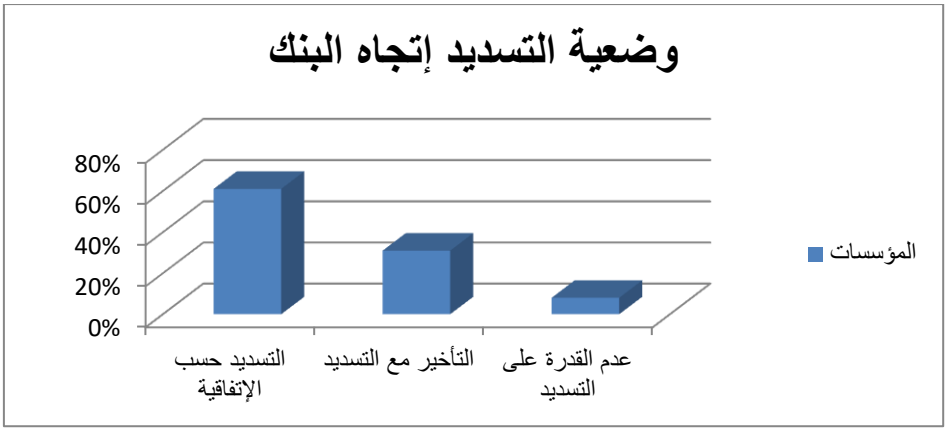

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على برنامج.SPSS

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن ما نسبته 61 % من المؤسسات تمكنت من التسديد حسب مدة الإتفاقية وهذا ما يعني أن فترة التسديد التي وضعتها الوكالة من خلال قوانينها كانت كافية خاصة بالنسبة لقطاعي الزراعة و الخدمات الذي لا يتطلب ووقت كبير للتأقلم مع معطيات السوق ، أما ما نسبته 31 % تأخرت عن التسديد وهذا إما لعدم لتأقلمها مع معطيات السوق أو وجود صعوبات و عراقيل لم تكن متوقعة ، و أما 8 % لم تقدر على التسديد وهذا ما ينبئ بفشل هذه المشاريع إما لعدم إعداد دراسة جيدة للسوق أو لاختيار النشاط الغير المناسب أو الجهل بتقنيات التسيير.

4.4 اختبار الفرضيات :

قمنا باختبار عدة فرضيات لمعرفة طبيعة المقاولات المنشأة .

الفرضية الأولى : المستوى العلمي له دور في إختيار النشاط.

الجدول 5 : علاقة المستوى العلمي بإختيار النشاط

	Valeur	ddl	Sig. approx. (bilatérale)
khi-deux de Pearson	40,006[a]	10	,032
Rapport de vraisemblance	39,169	10	,002
Association linéaire par linéaire	5,381	1	,020
N d'observations valides	240		

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على برنامج SPSS

لإختبار صحة الفرضية نستعمل معامل كيدو دي بيرسن

H0 : فرضية العدم.

H1 : الفرضية البديلة.

نفترض ان مستوى المعنوية0.05 = α ، من خلال الجدول نجد أن مستوى الدلالة khi-deux de Pearson و بالتالي وجود علاقة قوية بين المستوى العلمي و طبيعة النشاط , ومنه نستنتج أن الفرضية الأولى للدراسة قد تحققت يعني أن المستوى العلمي له تأثير في إختيار النشاط حيث نجد أن أصحاب المستوى العلمي العالي يلجؤون إلى القطاعات المتميزة بالأبداع و الابتكار التي يوظفون فيها مهاراتهم و كفاءاتهم العلمية كقطاع الصناعة و الخدمات الذي يتطلب مستوى علمي عالي لرفع التحدي .

الفرضية الثانية : محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة له دور هام في تسريع إجراءات الإنشاء.

الجدول 6 : علاقة مدة تجسيد المشروع و أسباب التأخير.

	Valeur	ddl	Sig. approx. (bilatérale)
khi-deux de Pearson	17,576[a]	9	,002
Rapport de vraisemblance	12,519	9	,001
Association linéaire par linéaire	,107	1	,030
N d'observations valides	240		

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على برنامجSPSS .

و لإختبار صحة الفرضية نستعمل معامل كيدو دي بيرسن .

H0 : فرضية العدم .

H1: الفرضية البديلة.

من خلال الجدول نجد أن مستوى الدلالة 0.002 = khi-deux de Pearson و $\alpha \leqslant 0.05$ بالتالي وجود علاقة قوية جدا . وهذا يعني أن محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعتبر عائقا أمام حاملي المشاريع سواء بالنسبة للبنوك و بالتالي النظام المصرفي الذي مازال يعاني من التأخر , او حتى الموردين الذين يتسببون في تأخير إنطلاق المشاريع بسبب عدم وفائهم بتسليم حاملي المشاريع بالمعدات و الآلات حسب آجال المتفق عليها. و هذا يعني أيضا ان أصحاب الفكر المقاولاتي و الذين يقومون بدراسات ميدانية قبل إختيار النشاط لهم نظرة بعيدة المدى تمكنهم من التموقع الجيد في السوق وذلك ما يساعدهم و يحفزهم على وضع خطط لتوسيع أنشطتهم , حيث نجد أن ما نسبته 23 % تفكر في التوسيع من خلال إضافة خط إنتاج لمنتج جديد , بينما 19 % تفكر في تحسين جودة المنتوج , بينما ما نسبته 58 %

لم تفكر في التوسيع إطلاقا وهذا إما لعدم وجود نية التوسيع لدى أصحاب المشاريع أو وجود صعوبات لديهم في التكيف مع معطيات السوق أو لعدم نجاح مشاريعهم . ولذا سعت الوكالة لتشجيع هؤلاء المستثمرين من خلال مرافقتهم الدائمة بعد تجسيد المشاريع وتقديم تحفيزات هامة لهم في حالة التوسيع.

الفرضية الثالثة: القطاع الزراعي هو القطاع اكثر مردودية.

الجدول رقم 07 : العلاقة بين بين تسديد الديون و نوع النشاط.

	Valeur	Ddl	Sig. approx. (bilatérale)
khi-deux de Pearson	10,041[a]	4	,040
Rapport de vraisemblance	10,225	4	,037
Association linéaire par linéaire	3,994	1	,046
N d'observations valides	240		

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على برنامجSPSS

و لإختبار صحة الفرضية نستعمل معامل كيدو دي بيرسن

فرضية العدم H0 :

الفرضية البديلة H1:

نفترض ان مستوى المعنوية$\alpha = 0.05$ ، من خلال الجدول نجد أن ومستوى الدلالة khi-deux de Pearson $= 0.040 > \alpha = 0.05$و بالتالي وجود علاقة قوية بين إختيار النشاط و وضعية تسديد الديون, حيث نجد أن القطاع الزراعي هو القطاع أكثر مردودية , حيث 76.33 % تمكنوا من التسديد حسب رزنامة الإتفاقية ثم يليه قطاع الصناعة بنسبة 58.82 % ، و في الأخير نجد قطاع الخدمات بنسبة 48.88 %, أما بالنسبة لأصحاب المشاريع الذين تأخروا و لكنهم قاموا بالتسديد فنجد أن قطاع الصناعة هو القطاع أكثر تأخيرا مقارنة بباقي القطاعات بنسبة 35.29 % وهذا بسبب صعوبة تأقلم أصحاب المشاريع مع السوق في بداية النشاط ولكن مع مرور الوقت تتحسن وضعيتهم من خلال كسب حصص سوقية و نمو شبكتهم المبيعية ، ثم يليه قطاع الخدمات بنسبة 24.44 % وفي الأخير نجد القطاع الزراعي بنسبة 13.15 % . أما بنسبة للقطاع أضعف مردودية هو قطاع الخدمات بنسبة 26.26 % لم يتمكنوا من التسديد و بالتالي فشلوا في مشاريعهم وهذا يرجع لعدة أسباب نذكر منها : إما لعدم الإختيار الجيد للنشاط المربح أو لجهلهم بطرق التسيير، عدم القيام بدراسات ميدانية للمشروع ،عدم القيام بدراسة الجدوى للسوق و بالتالي صعوبة المنافسة فيه أو لوجود عديد من أنشطة المماثلة في السوق. ولذلك

قامت الوكالة بتحيين قائمة الأنشطة نهاية سنة 2017 و ذلك بتجميد العديد من الأنشطة التي أثبتت محدوديتها كأنشطة الكراء السيارات , وسائل نقل البضائع و المخابز الصناعية .

5. الخاتمة :

لقد هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الجهود المبذولة من طرف الدولة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ,كذلك معرفة وضعية هذه المؤسسات التي أنشأت في إطار أجهزة الدعم الموجودة , والتي تعرضنا لها في الفصل النظري ، أما الدراسة الميدانية، والتي من خلالها حاولنا معرفة الوضعية الحقيقية للمؤسسات المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و على هذا الاساس تم تحليل نتائج الإستبيان والذي تشكل من خمس محاور رئيسية وهي البيانات العامة , دوافع إنشاء المشروع و مؤهلات صاحب المشروع , المرافقة و الدعم , إرجاع الديون و في الأخير التوسيع من جهة ثانية . و من أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ما يلي :

- سعي الدولة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تفعيلها لمختلف أجهزة الدعم و رصدها لميزانيات معتبرة له.
- 61 % من المستثمرين قاموا بتسديد ديونهم لدى البنك و الوكالة حسب الاتفاقية ، كما أن القطاع الزراعي هو القطاع الأكثر مردودية بين القطاعات.
- المستوى العلمي له دور في إختيار النشاط حيث يكتفي أصحاب المستوى الضعيف بالمشاريع العادية و التي لا تخلق القيمة المضافة للإقتصاد الوطني لأن معظم هذه المشاريع هي مشاريع فردية هدف أصحابها هو التخلص من البطالة و بالتالي لا يفكرون في توسيع أنشطتهم.
- القطاع الحرفي هو كذلك قطاع يمكن الإستثمار فيه نظرا لإمتلاك الجزائر لمؤهلات تجعلها قبلة سياحية بإمتياز.
- جهل معظم حاملي المشاريع بتقنيات التسيير و المخاطر قبل الشروع في تجسيد المشاريع اضافة للإقبال المحتشم لخريجي الجامعات على الوكالات لإنشاء المشاريع.

من خلال هذه النتائج نقدم التوصيات التالية:

- السعي لجذب خريجي الجامعات للإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال مرافقتهم خلال المسار الدراسي و تحسيسهم بالفكر المقاولاتي.
- ضرورة تأهيل القطاع المصرفي و تحسين خدماته.
- إصلاح النظام الجبائي و جعله أكثر مرونة.

6. الهوامش:

* أمال بعيـــط ، برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر–واقع و أفاق – دراسة حالة ولاية باتنة ، ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة باتنة01 ، 2016

* بوشيخي محمد رضا و صدوقي غريسي، أثر انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات (دراسة قياسية 2001–2016) ،مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، جامعة الجلفة ، العدد 36 ، 2018

* جمال الدين محمد مرسلي و آخرون، "التفكير الإستراتيجي،و الإدارة الإستراتيجية" منهج تطبيقي، ، الدار الجامعية،مصر.

* رابح خوني و رقية حساني , المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها , إيتراك لطباعة و النشر و التوزيع الجزائر 2008

* رحيم حسين، "إستراتيجية المؤسسة" ، الطبعة الأولى، داربهاء الدين للنشر و التوزيع ،قسنطينة ، 2008.

* سهام شيهاني طارق حمول تقييم برامج دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، 15 – 16 نوفمبر 2011 .

* عبد الرحمان يسرى أحمد، ، "تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها"، ،الدار الجامعية مصر،1996.

* محمد قوجيل يوسف قريشي ، سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر – دراسة تحليلية– ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 07، 2015

* المادة 21–23–24 من الأمر 01/03 الصادر في 20 أوت 2001 المتعلقة بمهامANDI

* سمير علام، "إدارة المشروعات الصغيرة"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001.

* المادة 9–11 من الأمر 01/03/الصادر في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار.

* المرسوم التنفيذي رقم 04–14 المؤرخ في 22 جانفي 2004

* المرسوم التنفيذي رقم 96–296 المؤرخ في 08 ديسمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

- Ermira Qosja Ertila Druga Entrepreneurial spirit and factors affecting it: Case study based on the students of the European University of Tirana International Journal of Social Sciences and Education Research Volume: 1(3), 2015
- Mgadla Xaba and Macalane Malindi Entrepreneurial orientation and practice: three case examples of historically disadvantaged primary schools South African Journal of Education 2010 EASA Vol.30, 2010